

الأخلاق العالمية: مداها وحدودها

طه عبد الرحمن

سلسلة ورقات طبابة
العدد 1، يونيو 2008



الأخلاق العالمية: مداها وحدودها

طه عبد الرحمن

سلسلة ورقات طبابة
العدد 1، يونيو 2008



سلسلة ورقات طابة \ العدد 1، يونيو 2008
الأخلاق العالمية: مداها وحدودها

حقوق الطبع ٢٠٠٨ مؤسسة طابة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

© ٢٠٠٨، مؤسسة طابة

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة، إلا في حالات الاقتباس المختصر مع الاستشهاد الدقيق والكامل في المقالات النقدية أو المراجعات.

مؤسسة طابة

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٥٥٨٨-٤٥٨٨-٢-٠٠٩٧١

فاكس: ٥٥٨٨-٨٦٨١-٢-٠٠٩٧١

www.tabahfoundation.org

مقدمة مدير الأبحاث

في مجتمع يتسم بالعالمية وتعدد الثقافات، حيث لا تزال المناقشات محتدةً حول شرعية تطبيق سياسات حقوق الإنسان الخاصة بثقافة واحدة عالمياً، فإن ضرورة تحديد أخلاق عالمية مشتركة أمر من الأهمية بمكان، وإذا ما كانت هذه الأخلاق العالمية ناجحة ومشاركة فعلياً فلا بد من أن تتمكن مجموعة من الثقافات المتعددة من الالتزام بها، بحيث لا يؤدي ذلك إلى ضياع وجهات نظرها المتفردة والأصيلة نحو الحياة والعالم من حولها.

ويرى طه عبد الرحمن أن نافذة فرصة مهمة ما زالت مفتوحة أمام منظورات دينية لتقدم مجتمعةً هذه الأطروحة بعينها، ولكن نراه في الوقت ذاته يؤكد على أن المحاولات الحالية التي قدمت تحت اسم هذه الديانات لتوفير ضوابط مبدئية قد أخفقت في تحقيق هذا الوعد. والمؤلف يقوم بمحاولة طرح تحليل نقدي ورؤية تصحيحية من خلال استحضار التراث الخصب للمنظومة العقائدية الإسلامية، بالإضافة إلى بصيرته التي اكتسبها من خلال مشروعه الفكري الممتد منذ أكثر من 30 عاماً.

الهاجس الأساسي هنا: هو أن المساعي الحالية التي يقوم بها ممثلو ديانات العالم المختلفة، من محاولات لوضع قاعدة لأخلاق عالمية مشتركة، تشكل تنازلاً كبيراً لمصلحة العلمانية، الأمر الذي يجعل انتماءهم إلى الدين بلا معنى، وفي الحقيقة لا يختلف الأمر، سواء شاركت هذه المجموعة -بصفتها مجموعة من المتدينين- في تشكيل أخلاق عالمية مشتركة، أم لم تشارك، بل إن محاولتهم في تبرئة أنفسهم من اتهامات محتملة موجهة إليهم مثل: الذاتية والإطلاقية واللاعقلانية -كوايبس العلمانية- قد أودت بهم إلى عدد من التناقضات مع ادعائهم بأن مشروعهم ذو أصل وأساس ديني. وفي نهاية المطاف يؤدي هذا الأمر إلى منح التصورات العلمانية مكانة تبدو أعلى، ولو كان ذلك لمجرد عدم وجود تناقضات ذاتية في فرضياتها، وهو الأمر الذي يثقل كاهل المنظور الذي يطرحه المتدينون.

إن مشروع الأخلاق العالمية - وهو ما نحن بصدد النظر فيه ههنا- يطرح المجموعة السائدة من القيم الإنسانية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني: «المساواة» و«التضامن» و«التسامح» و«المساواة». وهذه الأربع نراها مشتركة بين المفاهيم الحقوقية في العصر الحالي، دينية كانت أو علمانية؛ ولكن مؤسسي المشروع لم يتوقفوا عند هذا الحد بل تجاهلوا حتى المبادئ الأساسية التي تدخل في صلب مشروعهم: كالإيمان والعمل الديني. كما أن رغبتهم في كسب رضا الجمهور العلماني -وذلك بمحاولة احتوائهم فرضيات العلمانية المبدئية- وهي: تخصيص

الدين، ونسبية الحقيقة، وسطوة العقلانية- قد أودت بهم إلى محاولات جانحة لاستيعاب تلك المبادئ، وهذا الأسلوب في استيعاب تلك الأفكار يهمل فعلياً أية مساهمة ملموسة من ديانات العالم في هذه المعادلة.

ووفقاً لتحليل طه عبد الرحمن فإن أي تصور لأخلاق عالمية مشتركة ينبغي أن تتبناها ديانات العالم المختلفة، لا بد من توفر شرطين فيه: أولاً: يجب على هذا المشروع أن يضمن دوراً فعالاً للدين في المجتمع، ثانياً: يجب أن يقوم بتوسيع مجال الأخلاقيات بعينها، بالإضافة إلى هذا فإنه يجب على مشروع مشترك حتى يكون ناجحاً أن يضع نصب عينيه مجموعة معينة من المعايير من أجل تحقيق هدف تجسيد مساهمة دينية على وجه الخصوص نحو الوعي الأخلاقي للمجتمع الدولي الموسع، ومن هذه المعايير أن يقوم هذا المشروع على أساس الإحاطة بالربط بين الانتفاء الديني والسلوك الأخلاقي، وعلاوة على ذلك يجب أن يكون متجاوباً مع توجهاته الأخلاقية، كما يجب عليه أن يساهم في تطوير مضمون الأخلاقيات ذاتها.

إن إدارة الأبحاث بمؤسسة طابة تشرف بتقديم دراسة د. طه عبد الرحمن النقدية هذه، والتي جاءت في حينها لتقدم مثلاً رائداً لنوعية التداخل النقدي من منظور شامل، وهو الأمر الذي نجد كل الجِد في إدراكه، ونأمل أن يكون خطوة في ازدهار مساعي تجديد مساهمة المسلمين في عالم الأفكار.

ج. هاشم براون
مدير الأبحاث

نبذة عن الكاتب

«الجمعية العالمية للدراسات الحجاجية» التي مقرها أمستردام، «هولندا»، وممثل «جمعية الفلسفة وتواصل الثقافات» التي مقرها كولونيا، «ألمانيا». حصل على جائزة المغرب في العلوم الإنسانية سنة 1988 عن كتابه: «في أصول الحوار وتجديد علم الكلام»، وسنة 1995 عن كتابه: «تجديد المنهج في تقويم التراث». له مؤلفات كثيرة منها: العمل الديني وتجديد العقل، وحوارات من أجل المستقبل، والحق العربي في الاختلاف الفلسفي، وروح الحدائث: المدخل إلى تأسيس الحدائث الإسلامية، والأصول الأخلاقية للمقاصد الشرعية (في طور الإنجاز).

يعدّ الدكتور طه عبد الرحمن أحد أبرز الفلاسفة والمفكرين في العالم العربي الإسلامي المعاصر. بدأت رحلته العلمية من المغرب، إلى أن حصل من جامعة «السوربون» سنة 1972 على دكتوراة السلك الثالث ببحث في «فقه اللغة» عنوانه: رسالة في البنى اللغوية لمبحث الوجود، وسنة 1985 على دكتوراة الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية بأطروحة عنوانها: رسالة في منطق الاستدلال الحجاجي والطبيعي ونماذجه. شغل منصب أستاذ مناهج المنطق وفلسفة اللغة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة محمد الخامس بالرباط من 1970 إلى 2005. وهو ممثّل

الأخلاق العالمية: مداها وحدودها

أ. د. طه عبد الرحمن

وبهذا، تتصف «الأخلاق الكلية» بصفات ثلاث أساسية هي: أولاً، أنها أخلاق نظرية في طبيعتها، إذ يتم استنباطها بالنظر العقلي المجرد من مبادئ مسلم بها؛ وثانياً، أنها أخلاق أحادية في مصدرها، إذ يستقل بها الفيلسوف، حيث إنه لا يتقيد في وضعها بحصول الاتفاق عليها مع غيره؛ وثالثاً، أنها أخلاق علمانية في توجُّهها، إذ إنَّ واضعها يجتنب أن يبني أحكامه ونتائجه على مسلمات مأخوذة من الدين أخذاً مباشراً أو ظاهراً.

أما «الأخلاق العالمية»، فليست بهذه الأوصاف قط، بل إنها تتصف بأضدادها، فهي أولاً أخلاق ذات طبيعة عملية، إذ تُستقرأ من التجربة الأخلاقية الحية للإنسان؛ وثانياً أخلاق ذات مصادر متعددة، حيث تشترك أطراف كثيرة في تحديد قواعدها وأحكامها؛ وثالثاً أخلاق ذات توجُّه ديني، إذ أنها تستقي قيمها ومبادئها من الأديان المختلفة.

ب - البيان التاريخي؛ يتعلق هذا البيان بالظروف التاريخية التي تبلور فيها مفهوم «الأخلاق العالمية».

يقتضي منا النظرُ في مفهوم «الأخلاق العالمية» - تحليلاً وتقويماً - أن نُمهِّد له ببيان مختصرين: أحدهما مفهومي والآخر تاريخي.

أ - البيان المفهومي؛ يتعلق هذا البيان بالفرق بين مفهوم «الأخلاق العالمية»⁽¹⁾ ومفهوم آخر يدل، هو أيضاً، على تناول الأخلاق لأفراد الإنسانية جميعاً، وهو: «الأخلاق الكلية»⁽²⁾.

فالمقصود بـ«الأخلاق الكلية» هو «الأخلاق التي تولَّى المفكرون والفلاسفة وضع أصولها وترتيب قواعدها على أساس أنها أخلاق عقلية وموضوعية، بحيث يتعيَّن على كل فرد إنساني الأخذُ بها متى أراد الاستقامة في سلوكه أو طلب السعادة في حياته؛ ولنضرب عليها مثالين هما: «أخلاق الواجب» التي أنشأها الفيلسوف الألماني «إيمانويل كانط»⁽³⁾، و«أخلاق المنفعة» التي وضع أركانها الفيلسوف والقانوني الإنجليزي «جيريمي بنتهام»⁽⁴⁾، ووسَّعها خَلَفُه الفيلسوف الإنجليزي «جون استورات ميل»⁽⁵⁾.

(1) المقابل الإنجليزي: (Global Ethic) والمقابل الفرنسي: (Ethique mondiale) والمقابل الألماني: (Weltethos)

(2) المقابل الإنجليزي: (Universal Ethic) والمقابل الفرنسي: (Ethique universelle) والمقابل الألماني: (Allgemeine Ethik)

(3) Immanuel KANT

(4) Jeremy BENTHAM

(5) John Stuart MILL

لئن تأخر وضع مصطلح «الأخلاق العالمية» إلى سنة 1990⁽⁶⁾، فقد ظهرت بوادر التفكير في «أخلاق تجمع أمم العالم» في إطار النشاط الحوارى الذى مارسه مختلف التيارات الدينية منذ قرن ونصف، أى منذ أن تمَّ عقدُ المؤتمرِ العالمى الأولِ للأديانِ فى «شيكاغو» سنة 1893⁽⁷⁾، والذى عُرف فيما بعد باسم «برلمان أديان العالم»، وذلك من أجل الاحتفال بالتقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققته الحداثة والذى اعتُبرتِ «الأخوة الدينية» ثمرة من ثماره.

وقد تجلّت مظاهر هذا النشاط فى إقامة حوارات دينية ذات مواضيع ومستويات وأهداف مختلفة فى شتى بلدان العالم كما تجلّت فى إنشاء مؤسسات ومنظمات متعددة منها مؤسسة «المجمع العالمى للكنائس»⁽⁸⁾ ومنظمة «المؤتمر العالمى للدين والسلام»⁽⁹⁾؛ ومع وجود هذه الحركة الحوارية النشطة فى مختلف الأوساط الدينية، لم يتم عقد المؤتمر الثانى لـ «برلمان أديان العالم» إلا بعد مُضيِّ قرن من الزمن على تاريخ انعقاده لأول مرة، وذلك فى سنة 1993 بنفس المدينة الأمريكية، احتفاءً بذكرها المثوية؛ لكن، فى مقابل ذلك، لم تمض سنوات ست حتى انعقد المؤتمر الثالث لهذا البرلمان بمدينة «كاب تاون» فى جنوب إفريقيا⁽¹⁰⁾ - أى فى سنة 1999، كما انعقد مؤتمره الرابع بمدينة «برشلونة» فى إسبانيا سنة 2004.

وتفرّد المؤتمر الثانى لـ «برلمان أديان العالم» بإصدار بيان متميز تحت اسم «إعلان من أجل أخلاق عالمية»⁽¹¹⁾، وكان منظّموا هذا المؤتمر الثانى قد عهدوا إلى عالم اللاهوت الكاثولىكى السويسرى الأصل «هانز كونغ»⁽¹²⁾ أن يضع مسودّة هذا الإعلان لسابق اشتغاله بنفس الموضوع ونشره، قبل انعقاد هذا المؤتمر بستين، كتابا بعنوان: مشروع الأخلاق العالمية سنة 1990⁽¹³⁾؛ وبعد أن تبنّى هذا المؤتمر الإعلان المذكور، ضاعف هذا العالم جهوده، فتولّى محاضراته ومقالاته ومصنّفاته، موضحةً معالمَ مشروعِه وأهدافَه ومُبيّنةً فوائدَ تطبيقه وآفاقَه، منها كتبه الآتية التى ألّف بعضها باشتراك مع غيره: بيان من أجل الأخلاق العالمية (1993)⁽¹⁴⁾ ونعم للأخلاق العالمية (1995)⁽¹⁵⁾ والأخلاق العالمية للسياسة والاقتصاد العالميين (1997)⁽¹⁶⁾ والعلم والأخلاق العالمية (1998)⁽¹⁷⁾ ولم الأخلاق العالمية؟ الدين والأخلاق فى زمن العولمة (2002)⁽¹⁸⁾؛ كما أنه تولّى رئاسة «مؤسسة الأخلاق العالمية» التى تم إنشاؤها بـ «توبنجن» بألمانيا سنة 1995⁽¹⁹⁾ والتي اتخذت من الإعلان السالف الذكر المشروع الأساسى لعملها، وجعلت من أهدافها تطوير الأبحاث وتنظيم اللقاءات وتوفير التكوين فى مجال العلاقات بين الثقافات والديانات.

وقد كان لـ «الإعلان» الذى تولّى «كونغ» تحريره أثره البالغ فى

(6) ساهم طور العولمة (Globalization) الذى دخل فيه العالم فى إيجاد الحاجة إلى مصطلح (Global Ethic).

(7) انعقد هذا المؤتمر تحت اسم أول هو: «برلمان العالم للأديان».

(8) World Council of Churches

(9) World Conference on Religion and Peace (WCRP)

(10) دعا المؤتمر الذى انعقد بـ Cape Town مؤسسات المجتمع الفاعلة إلى الالتزام بالنتائج الأخلاقية المشتركة التى توصل إليها المؤتمر الثانى والعمل على تطبيقها فى الواقع.

(11) "Declaration toward a Global Ethic"

(12) Hans KÜNG

(13) Projekt Weltethos, Piper 1990

(14) Erklärung zum Weltethos, Piper 1993

(15) Ja zum Weltethos, Piper 1995

(16) Weltethos für Weltpolitik und Weltwirtschaft, Piper 1997

(17) Wissenschaft und Weltethos, Piper 1998

(18) Wozu Weltethos ? Religion und Ethik in Zeiten der Globalisierung

(19) Global Ethic Foundation (Stiftung Weltethos)، انظر موقع هذه المؤسسة: <http://www.weltethos.org>

«بلنسية» للألفية الثالثة الذي تم تقديمه لليونسكو، احتفالاً بحلول السنة 2000.

• «النداء إلى مؤسساتنا المسؤولة عن التوجيه» سنة 1999 الذي صدر عن البرلمان الثالث لأديان العالم المنعقد في «كيب تاون»، مُجدداً التأكيد على ما توصل إليه المؤتمر الثاني من نتائج، وداعياً المؤسسات المؤثرة إلى ترجمتها على أرض الواقع.

والذي يعيننا هنا بالأساس هو النظر في الإعلان الذي أصدره المؤتمر الثاني لأديان العالم، أي الإعلان من أجل أخلاق عالمية⁽²⁴⁾، والذي حظي بتوقيع عدد كبير من الشخصيات المرموقة التي تنتمي إلى مختلف الأديان منها بعض المسلمين، من أشهرهم العلامة الباكستاني الأصل محمد حميد الله والمفكر الإيراني الأصل السيد حسين نصر.



تشجيع التوجه إلى تأسيس أخلاقيات عالمية، بحيث توالى صدور تقارير ونداءات تدخل في هذا المضمار، نذكر منها، على وجه الخصوص، ما يلي:

• «جوارنا العولمي»⁽²⁰⁾ سنة 1995 في التقرير المطول لـ «لجنة الحكامة العولمية» التي عينتها هيئة الأمم المتحدة، والذي خصّص الفصل الثاني منه لأخلاق العولمة.

• «تتوُّعنا الخلاق»⁽²¹⁾ سنة 1995 في التقرير المطول لـ «اللجنة العالمية للثقافة والتنمية» التي عينتها هيئة الأمم المتحدة والمنشور بتعاون بين هذه الهيئة ومنظمة اليونسكو.

• «الإعلان الكلي للأخلاق العالمية» سنة 1996 الذي وضعه عالم اللاهوت الأمريكي «ليونارد سويدلر»⁽²²⁾.

• «الإعلان الكلي لمسؤوليات الإنسان» سنة 1997 الذي وضعه «مجلس العمل المشترك»⁽²³⁾ الذي يضم رؤساء الدول ورؤساء الحكومات السابقين؛ وتمَّ عرضه على رؤساء الدول والحكومات والأمم المتحدة واليونسكو.

• مشروع الأخلاق العالمية لليونسكو الذي تولَّى وضعه «قسم الفلسفة والأخلاق باليونسكو» والذي نظَّم من أجله ندوتين عالميتين كبيرتين، إحداهما بباريس بعنوان: «مقدمات من أجل أخلاق عالمية» سنة 1997، والثانية بـ «نابولي» في نفس السنة، وقد استدعِي لها كبار فلاسفة الأخلاق في العالم.

• «الإعلان عن حقوق وواجبات الإنسان» سنة 1999 في مشروع

(20) "Our Global Neighbourhood"

(21) "Our Creative Diversity"

(22) Leonard SWIDLER : "Toward a Universal Declaration of a Global Ethic"

(23) InterAction Council: "Universal Declaration of Human Responsibilities"

(24) انظر النص الكامل لهذا الإعلان في الموقع : <http://www.weltethos.org>

1 - تحليل مضمون «إعلان الأخلاق العالمية»

إذا تمهد هذا، فلنأت إلى تحليل مضمون هذا الإعلان الأول؛ فقد أوردت مقدمته السبب الأساسي الذي دعا إلى إصداره، وهو أن العالم يواجه أزمات عدة: أزمة اقتصادية متمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والاستغلال والفروق الفاحشة بين الفقراء والأغنياء والديون الهائلة للدول الفقيرة؛ وأزمة بيئية متمثلة في انخراط الأنظمة البيئية بسبب الاستنزاف الجنوني للموارد الطبيعية للحياة؛ وأزمة سياسية متمثلة في تزايد النزاعات العقدية بين أهل الإيوان من مختلف الأديان واشتداد التوترات والاستقطابات بين المتدينين والعلمانيين، فضلا عن الصراعات العنيفة على النفوذ؛ وأزمة اجتماعية متمثلة في الاستخفاف بالعدالة وانتشار الفوضى وانهيار الأسرة وتهميش المرأة.

ثم يمضي هذا الإعلان إلى بناء مبادئه الأخلاقية على ركائز هي بمنزلة ضرورات أربع:

1.1 - ضرورة الأخلاق العالمية؛ المراد هو أنه لا يمكن بناء نظام عالمي جديد يخرجنا من هذه الأزمة المتعددة بدون أخلاق تأخذ بها كل الأمم. ولما كانت الإنسانية في هذا العالم بمثابة الأسرة الواحدة، صار الجميع يتحمل المسؤولية في بناء هذا النظام العالمي الجديد؛ وتقوم مسؤولية المتدينين، على الخصوص، في أن يتفقوا على مجموعة من القيم الملزمة والمعايير الثابتة والسلوكيات الأساسية، بحيث يكون هذا الاتفاق بمنزلة الإجماع الأدنى الضروري لقيام «أخلاق عالمية» تتأسس عليها حقوق الإنسان كما جاءت في إعلان الأمم المتحدة.

2.1 - مطلب المعاملة الإنسانية؛ صيغته هي: «ينبغي أن يُعامل كل إنسان معاملة إنسانية»؛ والمقصود بذلك حفظ كرامته، فلا يُجرَم من ثابت حقوقه، ولا يُنزَل منزلة الوسيلة لغيره، ولا تُقدَّر ذاته على أساس العرق أو الجنس أو السن أو اللون أو الدين أو اللغة أو الوطن أو المجتمع؛ ويتصل بهذا المطلب مبدأ أساسي أخذت به الأديان عُرف باسم «القاعدة الذهبية»، وصيغته السالبة هي: «لا تُعامل غيرك بما لا تريد أن تُعامل به»؛ وصيغته الموجبة هي: «عامل غيرك بما تريد أن تُعامل به»؛ والراجح أنه لا دين من الأديان الكبرى يخلو من صورة أو صور خاصة لهذه القاعدة؛ ونجد لها صوراً متعددة في الإسلام تفرّدت عن غيرها بجعل إيمان المرء نفسه موقوفاً على هذه المعاملة، نذكر منها الأحاديث الشريفة التي وردت في شعب الإيوان: «لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه ما يحبه لنفسه»⁽²⁵⁾؛ وأيضاً «أحبَّ للناس ما تحب لنفسك، تكن مسلماً»⁽²⁶⁾؛ وواضح أن هذه القاعدة تقضي باجتنب كل أشكال الظلم التي تنتج عن الأثرة والأنانية في مختلف مجالات الحياة.

3.1 - توجيهات أربعة معتبرة؛ هذه التوجيهات متفرعة على مطلب المعاملة الإنسانية واردة، هي كذلك، في صورتين اثنتين: سالبة وموجبة، وهي كالتالي:

أ - الالتزام بثقافة المسائلة واحترام الحياة؛ صيغة هذا الالتزام السالبة هي: «لا تقتل»، وصيغته الموجبة هي: «احترم الحياة»؛ ويقضي هذا الالتزام بحلّ الخلافات بالطريق السلمي في إطار من العدل مع السعي إلى تربية النشء على هذه الروح المسالمة؛ إذ لا بقاء للإنسانية من غير سلام عالمي؛ كما يقضي باجتنب تعذيب الإنسان، جسدياً أو نفسانياً، وبالأولى قتله ما

(25) يروي الشيعة أحاديث وأخباراً كثيرة في هذا الباب؛ فعن الصادق - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «أعدل الناس من رضي للناس ما يرضى لنفسه، وكره لهم ما يكره لنفسه»؛ وعن أمير المؤمنين - عليه السلام - فيما كتبه لمحمد بن أبي بكر: «أحب لعامة رعيتك ما تحب لنفسك وأهل بيتك، وكره لهم ما تكره لنفسك وأهل بيتك، فان ذلك أوجب للحجة، وأصلح للرعية».

(26) السيوطي، الجامع الصغير؛ وأيضاً، في صحيح البخاري، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يا أبا هريرة كن ورعاً تكن أعبد الناس وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس وأحب للمسلمين المؤمنين ما تحب لنفسك وأهل بيتك وكره لهم ما تكره لنفسك وأهل بيتك تكن مؤمناً، وجاور من جاورت من الناس بإحسان تكن مسلماً، وإياك وكثرة الضحك، فإن في كثرة الضحك فساد القلب».

لم يضر بحقوق غيره؛ ويتطلب هذا الالتزام، من جهة أخرى، العناية بالأسباب الطبيعية للحياة التي يضمها كوكب الأرض، نظرا لأن الموجودات في هذا الكون متعلق بعضها ببعض، ولأن الصلة المطلوبة بالطبيعة ليست هي الفعل فيها، وإنما التفاعل معها.

ب - الالتزام بثقافة التضامن والنظام الاقتصادي

العاقل؛ صيغة هذا الالتزام السالبة هي: «لا تسرق»، وصيغته الموجبة هي: «كن مستقيما وأميناً»؛ ويقوم هذا الالتزام الثاني في اعتبار الملكية الخاصة حقاً يستلزم أداء واجبات إزاء الآخرين، بحيث يصير تدبير المصالح المادية الخاصة مراعيًا لحاجات المجتمع؛ كما يقوم في تنشئة الجيل الصاعد على أخلاق الرحمة والرأفة والعناية بالضعفاء والفقراء؛ بل ينبغي، بموجب هذا الالتزام، تجاوز نطاق التكافل المتمثل في الإعانات الظرفية للأفراد المحتاجين وفي مشاريع المساعدات لبعض المجتمعات الفقيرة إلى مستوى إعادة بناء مؤسسات الاقتصاد العالمي بما يُجَدُّ من الاستهلاك الجامح والربح الفاحش، وينقل السلطة الاقتصادية من التنافس على السيطرة إلى خدمة الإنسانية، تحقيقاً للعدل بين الأمم؛ فلا سلام عالمي بغير عدالة عالمية.

ج - الالتزام بثقافة التسامح وبالصدق في الحياة؛

صيغة هذا الالتزام السالبة هي: «لا تكذب»، وصيغته الموجبة هي: «كن في قولك وفعلك صادقاً»؛ والمراد بهذا الالتزام الثالث هو أن يترك ممثلو الديانات تحقير العقائد المخالفة وتشويه مقاصدها واختلاق أسباب الحقد والتعصب والعداء ضد معتنقيها، كما أن واجب غيرهم من رجال الإعلام وأهل الفن والكتاب والعلماء ورجال السياسة والحكام أن يجتنبوا كل أشكال التحريف والتضليل والنفاق والاحتيال والانتهاز والكذب فيما يقولون ويكتبون؛ هذا مع العمل على تربية الناشئة على الصدق في

الفكر والقول والفعل؛ إذ لا عدالة عالمية بغير تصادق في الأقوال والأفعال بين بني البشر.

د - الالتزام بثقافة المساواة في الحقوق والشراكة

بين الجنسين؛ صيغة هذا الالتزام السالبة هي: «لا تزن»، وصيغته الموجبة هي: «لتحترموا أنفسكم وليحب بعضكم بعضاً»؛ والمقصود بهذا الالتزام الأخير اجتناب أشكال الاستغلال الجنسي والتمييز النوعي والسيطرة الأبوية التي تتعرض لها النساء، بالغات كُنَّ أو قاصرات؛ هذا، مع توعية النشء على أن العلاقة الجنسية ليست مناسبة لتدمير الآخر، وإنما للاشتراك معه في أسباب الخلق وإقامة الحياة متى تمت ممارستها في إطار من المسؤولية، متمثلة أساساً في الاعتبار المتبادل والحب والثقة؛ فلا إنسانية حقّة بغير حياة مشتركة تحترم الشريكين.

4.1 - الحاجة إلى تحويل الضمائر؛ لا يمكن تغيير وجه هذه الأرض إلا إذا تغيرت قلوب الأفراد وضمائر الجماعات نفسها؛ لذلك، يلزم كل فرد وكل جماعة الشعور بمسؤوليتها في هذا التغيير وبواجبها في إيقاظ الطاقات الروحية الكامنة في النفوس بالتفكير أو التأمل أو الصلاة⁽²⁷⁾ أو الفكر الوضعي.

وفي الختام، يقر الإعلان بصعوبة حصول إجماع كلي في بعض المسائل الخاصة بمختلف المجالات مثل «أخلاق الحياة» و«أخلاق الجنس» و«أخلاق العلم» و«أخلاق الاقتصاد والسياسة» و«أخلاق الإعلام»؛ لكنه يرى بأنه بالإمكان الاستفادة من روح المبادئ التي جاءت في الإعلان لاكتشاف حلول مناسبة لها؛ كما أنه يُحَثُّ على أن يتولى أصحاب المهن وضع مواثيق أخلاقية خاصة بهم، تتضمن توجيهات ملموسة للنظر في المشاكل العملية التي تواجههم في ميادينهم؛ وأخيراً يدعو جماعات المؤمنين، هي الأخرى، أن تتولى صياغة أخلاقها الخاصة، موضحة آراءها

(27) يرد لفظ «الصلاة» هنا بمعنى «الدعاء» (المقابل الألماني: «Gebet»)، لا بمعناه الاصطلاحي عند المسلمين.

في المسائل المصيرية مثل «الحياة» و«الموت» و«الألم» و«الفرح» و«الإخلاص» و«الرحمة».

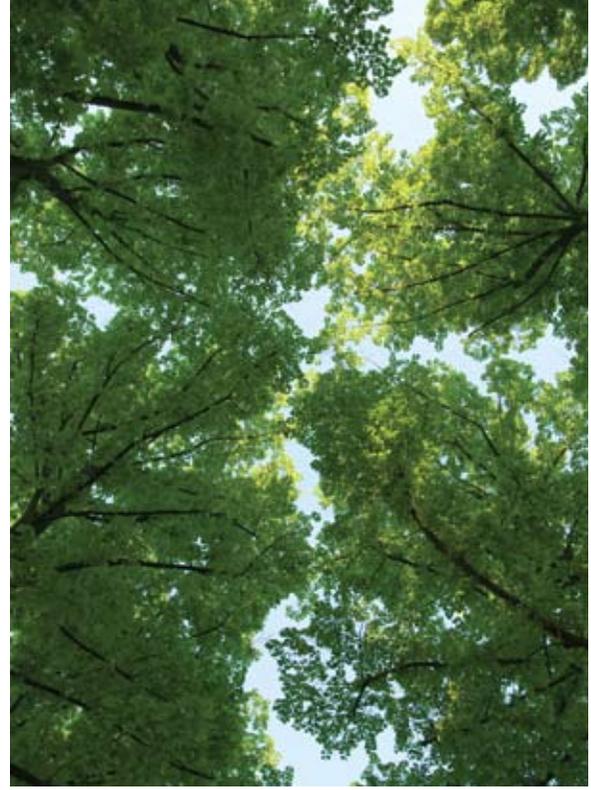
ويحملون الأديان مسؤولية إيقاد نارها.

والأمر الثاني، أن الديانات لا تزال قادرة على أن تقوم بدور فعّال في العالم، على تمسكه بالحدائث العلمانية وتوجّهه نحو العولمة التي تكاد تُوحّد أطرافه اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، حتى كأن واضعي الإعلان يحضرون لـ «عولمة دينية» قادمة، مبناه على الأخلاق.

بعد أن فرغنا من عرض معالم «الأخلاق العالمية» في الإعلان، يتعين أن نشرع الآن في إبداء ملاحظتنا النقدية على هذه الأخلاق.

وعلى أهمية الوعي الذي يعبر عنه هذا الإعلان، يبقى المجال مفتوحا لإبداء ملاحظتين فاصلتين:

أولاهما، لا يكفي أن تكون للأخلاق العالمية أصول دينية، بل ينبغي أن تنهض هذه الأخلاق بقيمة «الدين» في هذا العالم المأزوم نهوضها بالقيم التي حصل الإجماع على أنها ترفع أزماته، وهي: «التسامح» و«التضامن» و«التسامح» و«التساوي»؛ ولا نهوض بهذه القيمة إلا إذا رفعت هذه الأخلاق مكانة الدين وعززتها، أي إذا حققت - ما أسميه - تمكُّنا دينيا في العالم؛ ذلك أن واجب الديانات الأول هو أن تعمل على أن يستمر دورها في هداية الأمم إلى ما ينفعها ويصلحها، وأن يدوم تأهّبها لأن تُنقذ الإنسانية من المهالك التي تتهددها، وليس أن تسعى إلى أن تكون في الأخلاق المتفق عليها كفايةً دونها، بل غناء عنها.



2 - تقويم «إعلان الأخلاق العالمية»

والثانية، لا يكفي أن تحضّل الأخلاق العالمية على إجماع الأديان، بل ينبغي أن تكون قادرة على أن ترتقي بـ «الخلقية الإنسانية» إلى رتبة فوق الرتبة التي يمكن أن يوصل إليها أي دين بمفرده، وإلا بطلت فائدة اجتماع الأديان؛ ولا ارتقاء بهذه الخلقية إلا إذا زادت في الأخلاق وطوّرتها، أي إذا حققت - ما أسميه - تقدُّما خُلُقيا في العالم؛ ذلك أن المطلوب من الأخلاق العالمية هو تمكين الإنسان من تحصيل قدرة خُلُقية فائقة تستطيع أن تصدّي لأزمات العالم بما لا تستطيع أخلاق الدين الواحد.

ليس من شك في أن هذه المبادرة التأسيسية التي قام بها «برلمان الأديان» تدل على زيادة الوعي لدى المتدينين المعاصرين بأمرين أساسيين:

أحدهما، أن الديانات تحتاج إلى التحوار والتسامح فيما بينها والبحث فيما يجمع بينها، لا سيما وأن القائمين على هذا «البرلمان» ما انفكوا يستحضرون في أذهانهم تاريخ الحروب في أوروبا،

بناء على هاتين الملاحظتين، يحقُّ لنا أن نضع السؤال التاليين:

أولهما، هل الإعلان من أجل الأخلاق العالمية يجعل الدين يتمكن في العالم؟

والثاني، هل الإعلان من أجل الأخلاق العالمية يجعل الخلقية تتقدم في العالم؟

ينسب الأخلاق المتفرعة على «مطلب المعاملة الإنسانية»، وهي: «المسألة» و«التضامن» و«التسامح» و«المساواة» إلى الأديان على وجه العموم؛ وشتان بين «النسبة إلى الدين» و«التأسيس على الدين».

والثاني، حذف اسم الإله؛ ارتأى واضعو الإعلان أنه من الحكمة بمكان أن لا يفتتحوا إعلانهم باسم الإله، بحجة أن الأديان لا تتفق عليه؛ حقا، لقد ضمَّ مؤتمرهم أربع مجموعات من الديانات سموها على التوالي: «مجموعة الديانات النبوية للشرق الأدنى»، وتشمل اليهودية والمسيحية والإسلام؛ و«مجموعة الديانات الصوفية للهند»، وتشكل من الهندوسية والبوذية؛ ثم «مجموعة الديانات الحكيمية للشرق الأقصى»، وتتكون من الكونفوشيوسية والطاوية وديانات اليابان؛ وأخيرا «مجموعة الديانات الطبيعية لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا وأستراليا»؛ ومعلوم أن تصورات هذه المجموعات الدينية للألوهية تبلغ النهاية في التعارض والتضارب، حتى إن من الديانات ما لا يوجد فيه معنى «الذات الإلهية»، ومنها ما يؤمن بألهة متعددة ليس فيهم واحد هو ذو العرش.

مع هذا، يبقى هذا الحذف غير مسوَّغ؛ فإذا تعذَّر الابتداء بهذا الاسم في الإعلان للعلة المذكورة، فقد لا يتعذر الابتداء بصيغة أخرى تفيد معناه بالنسبة للمؤمنين به نحو «باسم الذي نعبد» أو «باسم الذي نؤمن به»، بل ربما وجب أن تُستعمل على الأقل الصيغة الأعم: «باسم الدين الذي نعتنقه»؛ ولكن الإعلان خلا من كل ذلك، فجاء على مساق غيره من الإعلانات غير ذات المصدر الديني كإعلان حقوق الإنسان.

والثالث، حذف الإيمان؛ أراد واضعو الإعلان المذكور أن يقتنع بالأخلاق التي يُحصونها غير المتدينين، فضلا عن المتدينين؛ وإذ ذلك، لا عجب أن يغيب ذكر الإيمان عن لائحة القيم الأخلاقية التي دعا إليها الإعلان في توجيهاته الأربعة، مع أن هذه القيمة

فلنستغل الآن بالجواب عن السؤال الأول، حتى إذ انتهينا منه، انعطفنا على السؤال الثاني، فوفينا حقه من الجواب.

1.2 - الإعلان والإخلال بشرط التمكّن الديني

الواقع أننا إذا تأملنا تفاصيل هذا الإعلان، لفتت انتباهنا عدّة إجراءات قام بها واضعوه كان فيها صرْفٌ صريح لمقومات دينية أساسية، بحيث تُشكل هذه الإجراءات مظاهر مختلفة لإخلال هذا الإعلان بشرط التمكّن الديني في العالم.

1.1.2 - مظاهر الإخلال بشرط التمكّن الديني

أولها، حذف التأسيس؛ يزعم واضعو الإعلان أن إعلانهم يتأسس بوضوح على الدين، وحتّهم في ذلك أن أصحابه أناس يؤمنون بأن الحقيقة المطلقة تتعالى على هذا العالم، ويشعرون بأن الأخلاق المتفق عليها موصولة بهذه الحقيقة الروحية؛ والحال أننا إذا دققنا النظر في ركائز هذا الإعلان الأربع، لا نجد فيه ما يجعل هذه الحقيقة الغيبية تدخل في بنية الأخلاق، ولا ما يجعل تخلُّق الإنسان يتم بالتقرب منها؛ وكل ما نجده هو الإشارة إلى أن الديانات توصي بهذا الخلق أو ذاك أو أن روح التراث الديني تحمل الإنسان على أن يتصرف على هذا الوجه أو ذاك، مع استغناء هذا الخلق أو هذا التصرف بنفسه؛ وعليه، فلا يمكن أن نعدّ هذه الإشارة تأسيسا دينيا للأخلاق العالمية، لأن مثل هذا التأسيس يقتضي أن تكون هناك مبادئ روحية وحقائق غيبية بعينها تتفرع عليها هذه الأخلاق، في حين يكتفي هذا الإعلان بأن

مشتركة بين الأديان كلها؛ فما دامت هذه القيمة الروحية لا تعني الذين ليسوا بمتدينين، لم تُعتبر قيمة عالمية كبقية القيم التي جاء ذكرها فيه؛ لكن الإشكال الذي يبرز في هذه الحالة هو أن اتفاق المتدينين يغدو غير كافٍ في تقرير القيم العالمية، بل لا بد أيضاً من اتفاق غير المتدينين؛ وعندئذ، يصير المتدينون، في صياغتهم لهذا الإعلان، كما لو أنهم نصّبوا أنفسهم وكلاء عن غير المتدينين، فضلاً عن تمثيلهم لإخوانهم في الدين.

و«حذف الإيمان» و«حذف العمل الديني»، يتبين أن هذا الإعلان، وإن أصدره أهل الدين، فإنه لا يحقق تمكناً للدين في العالم: فلا رفع لمكانته ولا تعزيز لها؛ فالعنصران المكونان للدين، وهما: «الإيمان» و«العمل» وقع تحييدهما في بناء هذه الأخلاق؛ إذ يقرّر هذا الإعلان أن اعتبار الإيمان الديني يُحدّ من عالمية الأخلاق حيث لا يُحدّ منها عدم اعتباره؛ كما يقرّر أن ما يُدرك بالعمل الديني قد يُدرك بواسطة غيره، بل يُدرك بضده.

والرابع، حذف العمل الديني؛ عندما تناول هذا الإعلان عرض الركائز التي تنبني عليها الأخلاق العالمية، لا نجد حثاً على العمل الديني ولا، بالأولى، بياناً لفائدته في تحصيل هذه الأخلاق، حتى إن الناظر فيه يتوهم أنه بالإمكان اكتسابها بغير طريق هذا العمل؛ ولا يدفع هذا التوهم كون الإعلان، لما أوشك أن يُختم حديثه عن الأخلاق، أشار إلى الصلاة باعتبارها وسيلة تُوصّل إلى تغيير السلوك وتحويل القلوب؛ ذلك أن هذه الإشارة سرعان ما تفقد قدرها من أهميتها، إذ جعلت الصلاة - وهي وسيلة التقرب التي تتخذها ديانات الوحي - تالية في الرتبة لـ «التفكير» بوصفه الوسيلة التي تتخذها ديانات الحكمة و«التأمل» بوصفه الوسيلة التي تتخذها ديانات الروح؛ بل إن أهمية هذه الإشارة لا تلبث أن تتلاشى كلبا، فقد تلاها مباشرة ذكر «الفكر الوضعي»⁽²⁸⁾ بوصفه، هو الآخر، وسيلة لبلوغ هذا التغيير الخُلقي؛ وبهذا، لا يكون للطريق التعبدية المتغلغل في الإيمان والعمل والذي تُمثله الصلاة أيّ امتياز على الطريق النظري البعيد عن الإيمان والعمل والذي يُمثله الفكر الوضعي؛ فما تُوصّل إليه الصلاة، وهي التدين بعينه، يمكن الوصول إليه بواسطة الفكر، على وصفه غير التديني.

والنتيجة الغريبة التي تلزم من هذا كله هي أنه يمكن الاستغناء في إنشاء الأخلاق العالمية عن الدين، وذلك في تناقض صريح مع البواعث الأصلية التي دعت إلى وضع هذا المشروع؛ ومتى تقررت هذه النتيجة، لزم منها أخرى أشد منها غرابة، وهي: أن العلمانيين أكثر قدرة على وضع الأخلاق العالمية على طريقة برلمان الأديان من المتدينين أنفسهم؛ فلنوضح كيف ذلك.

2.1.2 - العلمانية والأخلاق العالمية

معلوم أن العلمانية تأخذ بمبادئ ثلاثة أساسية هي: «مبدأ تخصيص الدين» و«مبدأ تعدد الحقيقة» و«مبدأ سلطة العقل»، فيتعيّن أن نبيّن كيف أن كل واحد من هذه المبادئ يفيد في إقامة الأخلاق العالمية.

أ - **مبدأ تخصيص الدين**: مقتضى هذا المبدأ الأول أن الدين، كما هو معروف، شأن يدخل في الدائرة الخاصة للفرد؛ وتمتاز العلمانية على «برلمان الأديان» بكون تعاملها مع هذا التخصيص يأتي متسقاً غير متناقض، فهي تدعو إلى هذا المبدأ وتعمل بمقتضاه؛ في حين أن هذا «البرلمان» يدعو إلى نقيضه - أي أن الإيمان الديني مشترك بين المتدينين كلهم - ولكنه لا يعمل بمقتضاه.

بناء على ما تقدم من المآخذ على الإعلان من أجل الأخلاق العالمية، وهي: «حذف التأسيس» و«حذف اسم الإله»

(28) المقابل الإنجليزي: Positive Thinking والمقابل الألماني: Positives Denken

وتترتب على مبدأ تخصيص الدين نتائج تصرف شبيهة «الذاتية»⁽²⁹⁾
عن الأخلاق العالمية التي يتولى العلماني إنشائها.

أولها، أن الدين لا يتعدى إلى الآخرين؛ فمن منظور العلمانية،
وجود المتدينين في مؤتمر عالمي يُقرّر وضع وثيقة أخلاقية
تشمل غيرهم هو كعدم وجودهم فيه، إذ بات وجودهم فيه
لا يؤثر في مضمون هذه الوثيقة العالمية إلا كما يؤثر وجود غير
المتدينين فيه.

والثانية، أن الدين لا يقترن بمعاملة؛ ما دامت العلمانية تنكر
العمل الديني، فإنها لا تقبل مطلقاً أن يكون لهذا العمل أيّ امتداد
خارج الدائرة الخاصة، بحيث يؤثر في المعاملات التي تجري بين
المتدين وغيره.

والثالثة، أن الدين لا يتولد منه خلق عالمي؛ لما كان الدين، بحسب
العلمانية، أمراً ذاتياً، فواضح أنه لا يمكن أن يورث إلا خلقاً من
جنسه، أي خلقاً ذاتياً؛ في حين أن الخلق العالمي لا يمكن أن
تنهض به ذات واحدة، بل ينبغي أن تشترك في النهوض به ذوات
متعددة بفضل ما يقوم بينها من روابط.

ب - مبدأ تعدد الحقيقة: مقتضى هذا المبدأ الثاني أن
الحقيقة ليست لها تجليات متعددة فحسب، بل إنها متعددة في
ذاتها؛ وتفضّل العلمانية «برلمان الأديان» من جهة أن موقفها من
تعدد الحقيقة الدينية، هو الآخر، متأسك غير متضارب، إذ إنها
تلاحظ ظاهرة تعدد الديانات، وترى أن مشروعية هذا التعدد لا
تقل عن مشروعية تعدد الثقافات، في حين أن «برلمان الأديان»
يسلم بواقع التعدد الديني، ولكنه يسكت عن مشروعيته.

تلزم من مبدأ تعدد الحقيقة نتائج تصرف شبيهة «الإطلاقية»⁽³⁰⁾

عن الأخلاق العالمية التي يتولى العلماني تأسيسها.

أولها، أن الحقيقة متغيرة غير ثابتة، ذلك أن ظروف المكان
وصروف الزمان التي لا تفتأ تتقلب تؤثر في الحقيقة، فتتبدل
بتبدلها؛ وعلى هذا، فإن الأخلاق العالمية التي يأخذها العلمانيون
لا بد أن تكون أخلاقاً مفتوحة تقبل التعديل، ويكون الاتفاق
عليها اتفاقاً يقبل المراجعة، بحيث توفر لها هذه الحركية من
أسباب الاغتناء والاستمرار ما لا يتأتى لغيرها من الأخلاق
التي تجمد على الوجه الواحد، بدعوى استنادها إلى حقائق
مطلقة.

الثانية، أن التعدد يوجب التسامح؛ لما كان العلماني يقرر أن
الحقائق الدينية متعددة، فهو لا يكتفي بالتسليم بأن للآخر
الحق في أن تكون له حقيقته، بل أيضاً أن يعتقد أن حقيقة الآخر
تحمل من الصواب ما تحمله حقيقته، وأن حقيقته تحمل من
الخطأ ما تحمله حقيقة الآخر، من غير أن يلزم من ذلك ضعف
اعتقاده فيها.

الثالثة، أنه لا دين يفضل غيره؛ ليس اختلاف الأديان، حسب
العلمانية، اختلافاً في الحق، وإنما هو اختلاف في الباطل، والباطل
واحد ولو تعددت أشكاله؛ ولما اشتركت الأديان المختلفة في
الباطل، بل تساوت فيه، تعيّن الاجتهاد في تحصيل الأخلاق
العالمية باستقلال عن الأعمال التعبدية المقررة فيها.

ج - مبدأ سلطة العقل: مقتضى هذا المبدأ الثالث أنه لا
مرجع يصح الاحتكام إليه للبت في القضايا سوى العقل، ما
دام الناس لا يشتركون بالسوية في شيء اشتراكهم فيه؛ وتفضّل
العلمانية «برلمان الأديان» من جهة أن موقفها من علاقة الأخلاق
بالعقل، هو كذلك، متسق غير متعارض، على خلاف موقف

(29) المقابل الإنجليزي: Subjectivism

(30) المقابل الإنجليزي: Absolutism

وهكذا، نخلص إلى أن العلمانيين أقدر من المتدينين واضعي الإعلان السالف الذكر على النهوض بالأخلاق العالمية، حيث إنهم يحافظون على تمام الاتساق في مواقفهم من معاني «الدين» و«الحقيقة» و«العقل» في علاقتها بالأخلاق بما لم يحافظ عليه هؤلاء؛ كما أنهم يجتنبون الشبهات الثلاث: «الذاتية» و«الإطلاقية» و«اللاعقلانية» التي تدخل على موقف هؤلاء؛ فإذا اختار المتدينون - كما فعل «برلمان الأديان» - أن يُجَرِّدوا الأخلاق العالمية من الدين، استرضاءً لمن لا يتدينون، فلا بد أن يختل منطقهم، وبالتَّبَع، لا بدَّ أن يفقدوا مشروعية الكلام فيها.

بعد أن فرغنا من الجواب عن السؤال الأول، وظهر أن الإعلان من أجل الأخلاق العالمية لا يحقق للدين أي تمكين في العالم، بحيث يكون العلمانيون أولى بإصداره من المتدينين، نمضي إلى الجواب عن السؤال الثاني عما إذا كان هذا الإعلان يحقق للأخلاق تقدُّماً ما.



«برلمان الأديان» منها؛ فلما كانت الأخلاق المطلوبُ تحصيلها أخلاقاً مشتركة بين الأمم جميعاً، فقد اعتبرتها العلمانية أخلاقاً عقلية، في حين اعتبرها هذا البرلمان أخلاقاً دينية، مع أن الأديان تختلف باختلاف الأمم.

تتفرَّع على مبدأ سلطة العقل نتائج تصرّف شبهة «اللاعقلانية»⁽³¹⁾ عن الأخلاق العالمية التي يتولى العلماني وضعها.

أولها، أن العقل يُفصّل في كل شيء: يرفع العلماني عن العقل كل حدٍّ، بحيث لا شيء يمتنع عن إدراكه، دافعاً كل وسيلة أخرى تقوم مقامه، وبالأولى تجاوز رتبته؛ ومتى صار رأيه في العقل بهذا الوصف، فإن توّسله به في استقراء أخلاق عالمية يجعله يركن إلى صحة وفائدة ما استقرأه، بموجب اعتقاده أن العقل لا يفتأ يُصحّح نفسه.

الثانية، أن العقل يوجّه نفسه: يرى العلماني أن العقل لا يحتاج إلى أن يستمد من خارجه القيم التي تُسدّد أفعاله وتحدّد مقاصده؛ وعلى هذا، تكون الأخلاق العالمية التي ينشئها موجّهة بقيم مأخوذة من داخل العقل نفسه، مثلاً في ذلك مثل الوسائل التي تمكّنه من إنشاء هذه الأخلاق.

الثالثة، أن العقل يُسوّي بين النصوص الدينية: لا يرى العلماني للنص مكاناً مع العقل إلا أن يكون تابعا له وخاضعا لحكمه؛ ولما كانت النصوص الدينية عنده تخالف أكثر من غيرها مقتضيات العقل، فقد تساوت في قيمتها؛ فالأمر الذي يمكن أن يفاضل بينها ويُقدّم بعضها على بعض، وهو أسباب العقل، مفقود فيها أصلاً بحسب اعتقاده؛ فإذا اللاعقل الذي أنتجها لا يمكن إلا أن يكون شيئاً واحداً ولو تعدّدت ألوانه.

(31) المقابل الإنجليزي: Irrationalism

2.2 - «الإعلان» والإخلال بشرط التقدم الخُلقي

وهي «السلام في العالم».

ولئن كان «كونغ» قد أصاب في دعوته إلى السلام باعتباره قيمة عليا ترقى بالإنسانية، فقد دخلت على مسلّمته الأولى: «لا سلام في العالم بدون سلام بين الأديان» شبهة؛ إذ إنّ صيغتها الطبيعية العامة النافية تحتل أن نؤولها، لا بمعنى أن من شروط وجود «السلام العالمي» وجود «السلام الديني» كما أن منها وجود «السلام الاقتصادي» أو «السلام الاجتماعي»، وإنا بمعنى أن «المانع من وجود السلام في العالم هو وجود حرب بين الأديان»، بحيث لو أن هذا المانع يرتفع، لأمكن تحقق السلام العالمي؛ ولا يبعد أن يكون هذا القول لـ «كونغ» ترديدا لصدى مقولة انغرست في العقول لكثرة ما روجت لها الألسن والأقلام منذ زمان بعيد وما زالت تروج لها بقوة كما يتجلى ذلك في الاختراع الأخير لمصطلح «صراع الحضارات»؛ وهذه المقولة القديمة هي: الأصل في الحروب هو الدين.

ويطول بنا المقام لو أننا اشتغلنا بالردّ على هذه المقولة، وحسبنا أن نذكر اعتراضات ثلاثة عليها تشكك في صحتها:

أ - أن هذه المقولة إن صدقت، فإنها لا تصدق إلا على بعض الأديان، أو، بالأحرى، لا تصدق إلا على تديّنات بعينها من إمكانات التدين بهذه الأديان، وهي، بالذات، التديّنات المتطرفة؛ ولنا في الحروب بين «الكاثوليك» و«البروتسنت» في فرنسا طيلة القرن السادس عشر مثال على التديّنات الظرفية التي تصدق في حقّها هذه المقولة.

ب - أن هذه المقولة تكاد تحصر أسباب الحروب في العوامل الميتافيزيقية مثل «الإيمان» و«إرادة الخلاص»؛ والحق أن أسباب الحروب كثيرة ومعقدة تتداخل فيها كل أنواع المصالح الممكنة ولو أنه قد يغلب في هذه الحرب أو تلك هذا النوع أو ذاك من

الواقع أن هناك مظاهر ثلاثة لإخلال هذا الإعلان بشرط التقدم الأخلاقي: أولها، أن بعض القيم التي طلب الإعلان تحصيلها، لا يستطيع أن يُحقّقها مثل «السلام العالمي»؛ والثاني، أن القيم التي حصّلها بالفعل هي أقل من اللازم؛ والثالث، أن القيم التي كان يجب أن يُحصّلها، لم يُحصّلها مثل «الإيمان»؛ فلنبسط الكلام فيها واحدا واحدا.

1.2.2 - مظاهر الإخلال بشرط التقدم الخُلقي

المظهر الأول لهذا الإخلال هو أن الإعلان لا يقدر على تحقيق السلام العالمي؛ إذا رجعنا إلى كتاب مشروع الأخلاق العالمية الذي وضعه «هانز كونغ» والذي انبثق عنه الإعلان المذكور، وجدنا أنه وضع له عنوانا إضافيا هو: السلام العالمي بواسطة السلام بين الأديان، ثم افتتح مقدّمته بمسلّمات أربع صرّح بثلاث منها وأضمر واحدة، وهذه المسلّمات هي:

• «لا سلام في العالم بدون سلام بين الأديان» (مُصرّح بها).

• و«لا سلام بين الأديان بدون حوار بينها» (مصرّح بها).

• «ولا حوار بين الأديان بدون اتفاق على قيم أخلاقية مشتركة، أي أخلاق عالمية» (مضمرة).

• و«لا بقاء للإنسانية بدون أخلاق عالمية» (مصرّح بها).

يستفاد من هذه المسلّمات أن «كونغ» جعل نصب عينيه الارتقاء بخُلقيّة الإنسان، إذ قصده بادٍ في أنه يسعى إلى أن تُحقّق الأمم والأفراد قيمة مصيرية غير متحققة إلى حد الآن،

الأسباب والمصالح⁽³²⁾؛ ويبدو لي أن الحرب لا تصفو فيها الأسباب الدينية أبداً⁽³³⁾.

ج - أن هذه المقولة تتجاهل حقيقة أساسية، وهي ظاهرة تسخير الدين؛ فكثيراً ما تشتعل نار الحرب، لأسباب لا صلة لها بالدين، لكنك تجد موقديها يستخدمون الدين وسيلة لإضفاء المشروعية عليها أو كسب المؤيدين لها، فيقع الدين ضحية حروبهم الدنيوية كما لو كانوا يجاربون الدين نفسه، بدل أن يكون، كما يزعمون، هو المثير لهذه الحروب.

إذا بطل أن الأصل في الحروب هو الدين، لزم بطلان الاعتقاد بأن السلام في العالم يتوقف على السلام بين الأديان وحده، لاسيما وأن الدين، عند القائلين بهذا الأصل، أصبح ينحصر في جملة من العقائد الغيبية للفرد، ولا دخل له في تنظيم المؤسسات المجتمعية للعالم، فإذا كيف يتأتى له هذا السلطان على العالم! الصواب أن الحرب في عالم اليوم لا يمكن أن توقد نارها الأديان، وإنما الأديان وقودها؛ فلا توقد الحرب فيه إلا أسباب القوة الساحقة التي يستأثر بها بعض أقطاب العالم؛ وقد تُسخر فيها قضايا الدين لخدمة المصالح التي من ورائها، فتكون حرباً على الدين بقدر ما هي حرب على العدو.

وإذا صح أن السلام العالمي ليس بيد أهل الدين وحدهم، صح معه أنه لا مطمع في أن يرتقي اتفاق الأديان - كما هو شأن «برلمان الأديان» - بالخلقية الإنسانية عن طريق تحقيق هذه القيمة؛ وكل ما في مستطاع هذا الاتفاق هو أن يكون مناسبة للحث على السلام العالمي من باب الوعظ والنصح؛ أما السلام من حيث هو قيمة إنسانية عليا - بغض النظر عن كونه عالمياً أو غير عالمي - فما من دين مفرد معتبر إلا ويدعو له بقوة، ساعياً إلى تحقيقه حيث يجب

بالقدر الذي يمكن، بدءاً من العلاقات بين الشخصين وانتهاج العلاقات بين الأمتين؛ فحسبك مثلاً على ذلك الأديان السماوية التي جعلت إعلان السلام للآخر فاتحة لكل تواصل وتعامل معه.

أما المظهر الثاني للإخلال بشرط التقدم الخلقية، فهو أن الإعلان لا يتضمن من الأخلاق إلا الحد الأدنى؛ يُقَرُّ «كونغ» بأن «الأخلاق العالمية» تكتفي بأن تقف في الأديان على القدر الأخلاقي المشترك بينها، وهو، كما سبق، مجموعة من القيم الملزمة والمعايير الثابتة والسلوكيات الأساسية؛ وواضح أن القدر المشترك لا يمكن أن يكون إلا الحد الأدنى الذي تجتمع عليه الأديان على اختلافها؛ يلزم من هذا أن العناصر الأخلاقية التي تتكون منها «الأخلاق العالمية» هي أقل من العناصر الأخلاقية التي يمكن أن يتكون منها أدنى دين من الأديان، إذ إنه لا بد أن يتضمن، بالإضافة إلى هذه العناصر المشتركة، عناصر أخرى تُخصَّصه لا يشاركه فيها غيره، وإلا كان هو عينه «الأخلاق العالمية»، وهذا لا يصح.

وربَّ معترض يقول: إن «برلمان الأديان» ساوى بين الأديان كلها، فليس فيها أعلى ولا أدنى، ولا فاضل ولا مفضل؛ والجواب عن هذا الاعتراض هو أن المساواة المسلّم بها هي مجرد مساواة في النسبة الإجمالية إلى الدين، وهي حق ثابت لجميع الأديان، ولكنها ليست مساواة في المكونات التفصيلية التي يتركب منها كل دين، معتقداتٍ وقيماً وقواعد ونماذج، ولا هي بالأولى مساواة في قيمتها، وإلا دخلت على موقف هذا البرلمان آفة «اللاعقلانية» أو «اللامعنى»، حيث يضطر إلى التخلي عن معيار «الصدق»، بل التخلي عن معيار «الحقيقة»؛ فإذا صدق جميع الأديان، على تناقض معتقداتها وتباين مبادئها، وأنزها منزلة حقائق، فقد وقع في تكذيبها كلها وإنزالها منزلة أباطيل، إذ لم يعد ثمة من سبب

(32) فهناك الأسباب النفسانية نحو «حب السلطة» و«إرادة القوة»، والأسباب الاجتماعية كـ «الدفاع عن الهوية الثقافية» و«إرادة دفع الظلم»، والأسباب الاقتصادية نحو «الاستيلاء على الموارد»، و«إرادة الكسب»، والأسباب السياسية مثل «احتلال الأقطار» و«إرادة الهيمنة».

(33) لا شيء تختلط فيه الأسباب ويلتبس بعضها ببعض مثل اختلاطها والتباسها في الحرب.

يجعله يعتقد في دين دون آخر، بل يجعله يعتقد في الدين من حيث هو كذلك⁽³⁴⁾.

وعلى هذا، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن الأديان تتفاوت فيما بينها من جهة عدد مكوناتها، بل ليس يمتنع أن تتفاضل فيما بينها من جهة طبيعة هذه المكونات أو قيمتها أو أثرها؛ ولولا وجود الاختلاف بين الأديان في جانب عناصرها التفصيلية، بل لولا وجود امتياز بعضها على بعض، لما دعت الحاجة قط إلى تنظيم لقاءات ومؤتمرات بينها، طلبا للاتفاق على شيء من هذه العناصر التفصيلية أو لاستخراج ما يقع الاشتراك فيه.

وإذا تقرر أن الأخلاق العالمية كما جاءت في الإعلان هي أخلاق دنيا باعتبار عدد عناصرها على الأقل، تبيّن أنها لا تستطيع أن ترقى بالخلق الإنسانية فوق ما يترقى بها كل دين على حدة، إذ الإمكانيات التخيلية التي تتضمنها هذه العناصر تظل دون نظيرتها التي تتضمنها عناصر الدين الواحد؛ ليس هذا فحسب، بل إن الدين الذي ينزل الرتبة الدنيا بمقدوره أن يرتقي بهذه الخلقية بما لا يرقى بها هذا الإعلان، إذ يجتمع للدين الأدنى أمران لا مكان لهما في هذا الإعلان، يفيدان في هذا الارتقاء الخلقية؛ أولهما، أنه يقيم هذه الأخلاق المشتركة على العمل الديني، بحيث يكون حظ المتدين منها على قدر تغلغله في هذا العمل؛ فإذا زاد هذا التغلغل زاد تغلغله بها، وإذا نقص نقص، حتى كأنه لا مجال لتحصيل هذه الأخلاق بغير العمل الديني؛ والأمر الثاني، أنه يتضمن قواعد محدّدة تبيّن للمتدين كيف يتصرّف، على مقتضى الشرط الأخلاقي، في مختلف الأحوال والأوضاع الخاصة التي يوجد فيها، علما بأن هذه الأحوال والأوضاع الحية تُختبَر بها فعالية القيم الأخلاقية التي يأخذها الدين.

وأما المظهر الثالث للإخلال بشرط التقدم الخلقية، فهو أن الإعلان

يفتقر إلى الركن الأساسي في كل دين؛ يرفض «كونغ» أن يكون «الإعلان من أجل الأخلاق العالمية» مؤسسا لدين علمي جامع إلى جانب الأديان الموجودة، أو لدين تركيبى يتألف من كل الأديان⁽³⁵⁾، لاعتبارين اثنين؛ أحدهما، أنه لا يمكن أن يسدّ هذا الإعلان مسدّ الكتب الدينية المقدسة: «توراة اليهود» أو «خطبة الجبل للسيد المسيح» أو «قرآن المسلمين» أو «بهاغافادجيتا الهنود» أو «تعليم بوذا» أو «حكم كونفوشيوس»؛ وذلك لأنها هي أساس إيمانها وعملها، بل وسر وجودها وحياتها؛ والثاني هو أن هذه الكتب جاءت بأخلاق كاملة لا يُشكّل إعلان الأخلاق العالمية بالنسبة إليها إلا مجرد نواة!

لئن سلّمنا لـ «كونغ» باستحالة أن يقوم الإعلان مقام الكتب الدينية وبكون هذه الكتب أتت بأخلاق كاملة، فلا نسلم له بأن الإعلان يشكل نواة لهذه الأخلاق، ذلك لأن المفروض في النواة أن تتضمن العناصر المركزية للشيء التي هي نواة له، بحيث لو صارت هذه العناصر إلى الاكتمال، لنشأ عنها هذا الشيء بعينه؛ والحال أن أخلاق الإعلان لا تتضمن كل العناصر المركزية للأخلاق الدينية، فلا تستحق أن تكون نواة لها؛ وتوضيح ذلك أن العنصر المركزي الأول الذي لا يكون الدين بدون دين مفقود في هذا الإعلان، مع أن «كونغ» قد أقر، على أبين وجه، بمركزية هذا العنصر بالنسبة لكل دين، ألا وهو «الإيمان»! لذا، لا يجوز لأي بيان أن يُشكّل نواة لأخلاق الدين، حتى يتضمن عنصر «الإيمان» وينزله المنزلة العليا.

ومن ثمّ، فقد كان يتحتم على الإعلان، لا أن ينص على الإيمان بوصفه مميزا لـ «برلمان الأديان» فقط، بل أن يجعل منه واحدا من التوجيهات التي أقام عليها «الأخلاق العالمية»؛ فكما أن هذا الإعلان تأسس على «ثقافة المساواة» و«ثقافة التضامن» و«ثقافة التسامح» و«ثقافة المساواة»، فكذلك كان ينبغي أن يتأسس على

(34) هذه نتيجة تلزم عن القول بـ «النسبية الدينية المطلقة»، ولا شيء أضر بالأديان منها.

(35) انظر ص 6 و ص 75 من كتاب: H. KÜNG et K. J. KUSCHEL: Manifeste pour une éthique planétaire.

«ثقافة الإيمان»؛ ولم يكن من الحكمة في شيء - على خلاف ما يعتقد واضعوه - حذف الإيمان؛ فليس بوسع الإنسان المتخلق أن يستغني عن الإيمان، لا لأنه واجب في ذاته فحسب، بل لأن الواجب لا يتم إلا به، وهو هنا الأخلاق؛ فالإيمان إنها هو تلك الروح التي تسمو بأخلاق الإنسان، فتجعلها وكأنها وردت عليه من عالم فوقه؛ فالصفات الأربع نفسها التي دعا إليها الإعلان، وهي: «المسألة» و«التضامن» و«التسامح» و«المساواة»، إن كانت بلا إيمان، فلا تعدو كونها عبارة عن حساب مصالح، لكن مع وجود الإيمان في أسسها تغدو عبارة عن تنزل عطايا؛ وشتان بين «المصلحة» و«العطية»!

بل - أكثر من هذا - كان يتعين على الإعلان أن يُقدّم التوجيه المتعلق بالإيمان على غيره، على أساس أن الإيمان هو الأصل في الأخلاق العالمية، وأيضا أن يورده بنفس الصيغة التي جاءت عليها التوجيهات الأربعة الأخرى، وذلك كالتالي: الالتزام بثقافة الإيمان واحترام الدين؛ ولو أنه فعل، لجاء متسقا مع نفسه، ونهض بواجبه في إقناع غير المؤمنين باحترام الأديان احترامهم لحقوق الآخرين؛ ويقوم دليلا قويا على هذا النقص الذي وقع فيه الإعلان ما نراه من انتشار ألوان الاستهزاء بالرسول عليهم السلام والطعن في الأديان التي جاءوا بها، وحتى الآن لا وجود لوثيقة صادرة من مؤسسة عالمية معنية توجب هذا الاحترام إيجابا للاحترام حقوق الإنسان؛ فلو أن الإعلان نص على هذا التوجيه، وأظهر مركزيته، لكننا اليوم أقرب إلى استصدار قانون دولي يمنع من التطرف المناهض للأديان، لا سيما وأن الجهود تُبدل بقوة لجعل المؤسسات الدولية نحو «منظمة الإيسيسكو» و«هيئة الأمم المتحدة» تتبنى هذا الإعلان.

بيد أن حرص «برلمان الأديان» على استرضاء غير المؤمنين، حتى يقبلوا بإعلانه ويتخلقوا بأخلاقه، جعله يُضَيِّع حقوقا للمؤمنين أيها تضییع، ويقطع عنهم أسباب اتقاء ما قد يأتي في المستقبل

المنظور من تحديات تواجههم وأحداث تضر بهم؛ وقد تأكد الآن أن هذا الاسترضاء لم يجعل غير المؤمنين - أو العلمانيين - يقبلون عليه إقبالا خاصا، بل أضعف حجج الإعلان وأخل بفائدته.

وهكذا، يتبين أن الإعلان، بحذفه للإيمان، حال دون التقدم بالخلقية الإنسانية؛ فهو لم يفلح في مزيد التخليق للمؤمنين، لأن الإيمان أساس تخلقهم، ولا يمكن أن يزدادوا تخلقا إلا إذا ازدادوا إيمانا؛ والإعلان، بهذا الحذف، عمل على نقص إيمانهم، فإذن لا زيادة في أخلاقهم؛ كما أنه لم يفلح قط في مزيد التخليق للعلمانيين، حتى يكفوا عن التهاذي في إيذاء المؤمنين في عقيدتهم؛ وما كان هؤلاء ليطمئنوا إلى أخلاق قررها أهل عقيدة تُضاد عقيدتهم، ولو أنها من جنس أخلاقهم! أليس يستشعرون من أنفسهم قدرة تفوق قدرة المتدينين على اكتشاف هذه الأخلاق الخالية من الإيمان!

وحاصل الجواب عن السؤال الثاني هو أن إعلان الأخلاق العالمية لم يبلغ غرضه في تحقيق التقدم الأخلاقي الذي كان ينشده، حيث كان يريد أن ترتقي أخلاق الأديان، وهي مجتمعة، بالإنسانية بما لا ترتقي بها، وهي منفردة؛ بل لقد ظهر أن الدين الواحد أقدر على تحقيق التقدم الأخلاقي من هذا الإعلان المجمع عليه، وذلك بفضل ما يدخره من إمكانات إيمانية وما يمتلكه من وسائل عملية تجاوز إمكانات هذا الإعلان ووسائله؛ لذا، لزم أن نطلب هذا التقدم في كل دين على حدة.

وإذا تقرر هذا، فمن الواجب أن نسأل: هل التقدم الأخلاقي واحد في كل الأديان أم أن لكل دين تقدمه الخاص الذي قد يزيد على تقدم غيره أو ينقص عنه، بحيث يتعين أن نطلب التقدم الأخلاقي، لا في أي دين، كائنا ما كان، وإنما في الذي يُحقق أعلى قدر من هذا التقدم متى وُجد هذا الدين؟

2.2.2 - الدين الواحد والأخلاق العالمية

مقتضاه أن يكون الدين أوفى بالتوجيهات الأخلاقية من دين آخر؛ واضح أيضا أن هذا المعيار الثاني يقضي بأن يتضمّن الدين على الأقل التوجيهات الأخلاقية الخمسة التي لم ينصّ الإعلان المذكور إلا على أربعة منها.

ج - معيار التوسع الأخلاقي: مقتضاه أن يُدخل الدين في باب الأخلاق ما لا يُدخله غيره فيه؛ يلزم هذا المعيار الثالث من التوجيه الثاني الذي أورده هذا الإعلان، والذي سمّاه بـ «مطلب المعاملة الإنسانية»، إذ حقيقة المعاملة الإنسانية ليست سوى المعاملة الأخلاقية؛ فكلما أصبح المتدين على التعامل مع غيره صبغة أخلاقية، كائنا ما كان هذا التعامل، كان أقرب إلى أن يعامله معاملة إنسانية.

د - معيار التضاضل الأخلاقي: مقتضاه أن ينزل الدين من الأطوار الأخلاقية للإنسانية طورا لاحقا للذي ينزله دين آخر؛ يتفرّع هذا المعيار الرابع من الصبغة العالمية للأخلاق التي تبناها هذا الإعلان والتي تفترض وحدة التاريخ الأخلاقي للإنسانية؛ فيلزم أن أمم هذا العالم قد تقلّبت في أطوار أخلاقية متعددة، لاحقها أكثر تقدّما من سابقها بموجب قانون التراكم الأخلاقي⁽³⁶⁾.

فإذا طبّقنا هذه المعايير الأربعة على الأديان - ولو أن هذا التطبيق يستحيل أن تنهض به جهود فرد واحد - فلا بد أن نحصل منه على قسمين اثنين من الأديان: «قسم تنطبق عليه بعض المعايير»، و«قسم تنطبق عليه المعايير كلها»؛ وبين أن ضالّتنا توجد في هذا القسم الأخير، ويجوز أن يكون فيه أكثر من دين؛ وإذا كان الأمر كذلك، لزم أن نورد معيارا أعلى رتبةً يُمْكِننا من أن نتخيّر من الأديان التي تستجيب للمعايير

لقد ذكرنا أن الأديان تتفاوت مكوّناتها الاعتقادية والعملية عددا، بل أيضا قد تتفاوت نوعا؛ ولا يمكن أن يوجد مثل هذا التفاوت في المكوّنات بين الأديان من غير أن تترتب عليه آثار من جنسه؛ فإذا اختلفت المكوّنات، فلا بد أن تختلف آثارها، والأخلاق أول هذه الآثار؛ وعلى هذا، فلا بد أن تختلف الأخلاق نوعا وقدرًا من دين إلى آخر كما تختلف المكوّنات التي تورّث هذه الأخلاق؛ وحينئذ، يصح أن بعض الأديان يُوصل إلى تقدّم خُلقي لا يُوصل إليه غيره؛ فإذا متى يكون دينٌ بعينه أبلغ في التقدم الأخلاقي من غيره أو قل ما هي معايير التقدم الأخلاقي للأديان؟

أ - معايير التقدم الأخلاقي: ليس عسيرا أن نتبيّن هذه المعايير متى تأملنا قليلا ما ذكرناه بصدد إعلان الأخلاق العالمية من مقتضيات منهجية ومضمونية؛ فهذا التأمل يجعلنا نستخرج أربعة معايير أساسية لهذا التقدم، بحيث إذا استوفاهما أي دين جميعا كان حظه من التقدم الأخلاقي أوفر من حظ دين آخر لا يستوفيهما أو يستوفي بعضها، وهي:

أ - معيار الوعي بالصلة بين التدين والتخلق: مقتضاه أن يكون الدين أبلغ إدراكا للصلة الموجودة بين العمل الديني والسلوك الأخلاقي من دين غيره؛ فواضح أن هذا المعيار عبارة عن الأساس العملي الذي ينبغي أن يستند إليه كل صنف من الأخلاق، والذي ظهر أن إعلان الأخلاق العالمية يفتقده.

ب - معيار الأخذ بالتوجيهات الأخلاقية الضرورية:

(36) فكما أن هناك تراكما في المعارف والتجارب التي يكتسبها الإنسان في تعامله مع الأشياء، فكذلك هناك تراكم في الأخلاق والتصرفات التي يحصلها في تعامله مع الآخرين.

الأربعة ما هو أحقُّ بأنَّ يحصلَ التقدمُ الأخلاقي المطلوب، وبأنَّ يكون مصدرًا للأخلاق العالمية؛ ونصوغ هذا المعيار الجديد كما يأتي:

• ينبغي أن يبلغ الدين أعلى رتبة في استيفاء هذه المعايير الأربعة على الوجه التالي:

• يبلغ الدين أعلى رتبة في استيفاء «معيار الوعي بالصلة بين التدين والتخلق» متى بلغت الصلة بين الطرفين حد التطابق بينهما، بحيث لا سلوكٌ خلقي بغير عمل ديني، ولا عمل ديني بغير سلوكٍ خلقي.

• يبلغ الدين أعلى رتبة في الوفاء بـ «معيار الأخذ بالتوجيهات الخمسة» متى تقرر في هذه التوجيهات على وجه القطع، مع تقديم التوجيه الخاص بالإيمان - أي «الالتزام بثقافة الإيمان واحترام الدين» - على باقي التوجيهات الأخرى.

• يبلغ الدين أعلى رتبة في التوفية بـ «معيار التوسع الأخلاقي» متى ارتقى بالعمل الدنيوي إلى منزلة العمل الديني، وجعله يورثُ التخلُّق كما يورثه.

• يبلغ الدين أعلى رتبة في استيفاء «معيار التفاضل الأخلاقي» متى دخل الطور الأخير من أطوار التخليق التي تنهض به الأديان.

فبيِّن أنه متى نهض الدين بهذا المعيار الأعلى، تصدَّر غيره وتفرَّد دونه، وبالتالي استحق أن يمد الأمم كلها بأخلاقه.

ولما كان المجال لا يتسع لإجراء المقارنة بين الأديان التي تدخل في القسم الثاني، جاز لنا أن ننظر في واحد منها؛ فإذا تبين أنه يوفي بمقتضى هذا المعيار، اكتفينا به ولم نمض إلى غيره،

واعتبرناه أكثر تقدُّمًا وأوفى بالأخلاق العالمية؛ ومتى عورض في شأنه، طالبنا المعارض أن يقيم الدليل على أن غيره هو الذي يستحق هذه الرتبة.

3.2.2 - تطبيق المعيار الأعلى على الدين الإسلامي: من الطبيعي أن يبدأ المرء بدينه، فيعرضه على هذا المعيار، مختبرًا درجة كماله الخُلقي؛ فإذن، لنعرض الإسلام الذي ابتغيناه دينا على المعيار المذكور، ولننظر هل بإمكان هذا الدين أن يبلغ النهاية في الوفاء بمعايير التقدم الأخلاقي الأربعة.

أ - التطابق بين العمل الديني والسلوك الخُلقي؛ اتخذ

الإسلام هدفًا أساسيًا لرسالته هو تكميل التخليق الإنساني الذي ابتدأته الأديان من قبله كما نص على ذلك الحديث الشريف: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»؛ فكل ما أقره الإسلام من أعمال الجوارح أو أعمال القلوب هو بمنزلة أسباب مختلفة يتوصل بها إلى تحصيل مزيد التخلق الإنساني؛ ويتخذ هذا التكميل، بالأساس، أشكالًا ثلاثية، أحدها الإضافة، إذ يزيد في الخلق السابق على الأقل رتبة لم تكن منظورة كما في خُلُق «الإخلاص»؛ فهناك «الإخلاص»، وهي درجة عليا في السلوك، وهناك «إخلاص الإخلاص» الذي هو درجة أعلى منها تقضي بعدم شهود الإخلاص نفسه في الأفعال المأتي بها؛ والشكل الثاني الكشف، إذ يفتح في الخلق السابق بابا لم يكن مطروقا كما في خُلُق «الظلم»؛ فقد جاء الإسلام بمعنى «ظلم النفس»، فضلا عن «ظلم الآخر»، بل جعل «ظلم الآخر» تابعا لـ «ظلم النفس»، بل أدخل فيه ما لم يكن معدودا في الظلم مثل «الشرك»؛ والشكل الثالث الإنشاء، إذ يُخرج الخلق مما لم يكن كذلك في السابق؛ حسبك شاهدا على ذلك ما جاء به في باب «أخلاق الحرب» كالنهي عن التمثيل بالجثث وقطع الشجر وحرق الحقول وهدم البيوت.

ب - اعتبار التوجيهات الأخلاقية الخمسة قطعية، مع تقديم التوجيه الخاص بالإيمان؛ لقد

بموجب صدق حالهم فيه .

ج - الارتقاء بالعمل الدنيوي إلى منزلة العمل

الديني؛ لقد أنزل الإسلام، بموجب الحديث الشريف: «إنما الأعمال بالنيات»، القيم القلبية مكانة رفيعة؛ وتأتي على رأس هذه القيم ثلاث هي: «الصدق» و«الإخلاص»؛ وقد استطاع بفضلها أن يتوسع في العمل الدنيوي بما يجعله يشمل ما لم يكن معدودا فيه، فيصبح ما ليس تعبداً تعبداً وما ليس تقرباً تقرباً؛ ألا ترى كيف أن العاملين الماديين الصريحين: «تجارة السوق» و«مباشرة الزوج»، ما أن تدخلها نية الطاعة لأوامر الله، حتى يصيرا عمليين يُثاب عليهما كما يثاب على عبادتين خالصتين!

والجدير بالذكر بهذا الصدد هو أن إمكانية هذا التوسع التي يتوفر عليها الدين الإسلامي تجعله قادراً على رفع التحدي الذي تُشكّله التحولات في مجال العمل الدنيوي، إذ بمقدوره أن يجدد الأخلاق بما يتلاءم مع هذه التحولات المادية، ذلك أن كل صورة مستحدثة من العمل تستطيع، في إطاره، أن تُكسب العامل الخلق الخاص بها متى ازدوجت بنية التعبد.

د - دخول الطور الأخير من أطوار التخليق الإنساني؛

معلوم أن الأديان التوحيدية السماوية تُعدُّ أطواراً لاحقة على الأديان التعددية ولو أن وجودها مازال مستمرا بين أظهرنا، مما يدل على أن الأديان تأخذ بأسباب التراكم مثلها في ذلك مثل المعارف الإنسانية؛ فتكون للدين التوحيدي أخلاقية متقدمة على أخلاقية الدين التعددي؛ ومعلوم أيضاً أن الدين الإسلامي، بموجب خاتمته، ينزل آخر طور من أطوار التخليق بواسطة التوحيد؛ يترتب على هذا أن الإسلام يضيف إلى الإمكانيات الأخلاقية التي يشترك فيها مع الأديان السابقة إمكانيات أخرى يستقل بها دونها؛ وما ذلك إلا لأن الزمن الأخلاقي الذي تحياه الإنسانية اليوم هو، بحق، الزمن الذي يخص الإسلام، ولا تشاركه فيه باقي الأديان - توحيدية كانت أو تعددية - بحيث

اتفق علماء المسلمين على أن الشريعة الإسلامية تنبني على ما أسموه بـ«المقاصد الضرورية الخمسة»؛ وإذا نحن قارنا بين هذه المقاصد الخمسة والتوجيهات الخمسة المذكورة، وجدنا بينها تطابقاً عجبياً؛ ويظهر هذا التطابق في وجوه التقابل التي يمكن أن نقيمها بين الجانبين:

• «الالتزام بثقافة الإيمان واحترام الدين» - ويمكن أن نختصره في «احترام الدين» - يقابل مقصد «حفظ الدين».

• «الالتزام بثقافة المسالمة واحترام الحياة» - ويمكن أن نختصره في «احترام الحياة» - يقابل مقصد «حفظ النفس».

• «الالتزام بثقافة التسامح وبالصدق في الحياة» - ويمكن أن نختصره في «الصدق في الحياة» - يقابل مقصد «حفظ العقل».

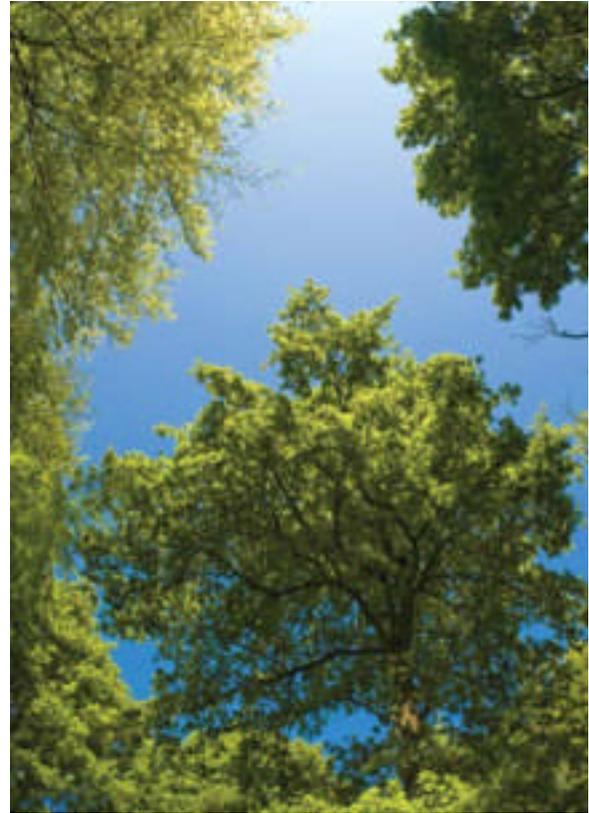
• «الالتزام بثقافة التضامن والنظام الاقتصادي العادل» - ويمكن أن نختصره في «نظام الاقتصاد العادل» - يقابل مقصد «حفظ المال».

• «الالتزام بثقافة المساواة في الحقوق والشراكة بين الجنسين» - ويمكن أن نختصره في «الشراكة بين الجنسين» - يقابل مقصد «حفظ النسل».

ولو أن المقاصد الأربعة الأخيرة تتضمن حفظ الدين - إذ يفهم من السياق أن حفظها لا يتحقق إلا بأحكام الشريعة الإسلامية وحدها - فقد أجمع علماء المسلمين على إيراد مقصد «حفظ الدين» في صدرها؛ وما ذلك إلا لغور تبصرهم بأن هذه المقاصد قد تُحفظ، على نحو ما، بأحكام أخرى غير أحكام الدين؛ وقد رأينا ما يترتب على حذف هذا الالتزام من إعلان الأخلاق العالمية، إذ يجعله عبارة عن بيان مبتور لا يليق بمقام المتدينين، بيانٍ أولى بوضعه غيرهم ممن لا يتدينون، لأنهم أقدر عليه

يكون المسلمون مسؤولين معنويًا عن كل ما يُحدثه الناس في زمنهم؛ ذلك أن لكل دين زمنين اثنين: الزمن الأخلاقي، وهو الزمن الذي يبدأ بنزوله وينتهي بنزول دين آخر، ولا ينزل بعد الإسلام أي دين، فيختص بالزمن الآني والآتي؛ والزمن التاريخي، وهو الزمن الذي يبدأ بنزوله وينتهي بنهاية الاعتقاد فيه؛ وهذا الزمن الثاني هو وحده الذي تشارك فيه الأديان الأخرى دين الإسلام.

ومن هنا، إذا ثبت أن أخلاق الدين الواحد هي التي بمقدورها أن تنهض بحاجتنا من الأخلاق العالمية، وليست هي الأخلاق المتبورة التي تضمّنها إعلان برلمان الأديان؛ وثبت أيضا أن الإسلام يوفي بمعايير التقدم الأخلاقي على الوجه الأكمل، بات من الراجح اعتباره الدين الأوفى بالمتطلبات الأخلاقية القادرة على إخراج عالمنا المعاصر من أزماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك.



وفي الختام، نستجمع ما أتينا على ذكره، فنقول إن الإعلان من أجل الأخلاق العالمية الذي أصدره «برلمان الأديان» دعا إلى أربع قيم أساسية هي: «التضامن» و«التسامح» و«المساواة» و«المساواة» باعتبارها قيما عالمية مأخوذة من الدين ومندرجة تحت القاعدة الذهبية للمعاملة التي تأخذ بها مختلف الأديان؛ لكنه أسقط القيمتين اللتين ينبني عليهما الدين، وهما: «الإيمان» و«العمل»، باعتبارهما، في نظر واضعيه، قيمتين غير عالميتين، طمعا في أن يُقبل غير المتدينين على هذه الأخلاق؛ وبهذا الإسقاط، أُخِلَّ بواجبين اثنين:

أحدهما، واجب تمكين الدين في العالم؛ وعندئذ، يكون غير المتدينين أولى بإنشاء الأخلاق العالمية التي تعاطى لها هذا الإعلان، وذلك لاتساق موقفهم والتزامهم بمبادئ أقدر على تأسيس الأخلاق الخالية من الاعتبارات الدينية.

والثاني، واجب الارتقاء بالأخلاق في العالم؛ وحينئذ، يكون الدين الواحد أولى من هذا الإعلان بتحقيق التقدم الأخلاقي المطلوب، ممثلا خير تمثيل في الدين الإسلامي، وذلك لكون إمكاناته الأخلاقية تسع إمكانات غيره من الأديان السماوية وتزيد عليها.

تترتب على هذا النقد للإعلان من أجل الأخلاق العالمية نتائج، غاية في الأهمية، تُبطل آراء بصدد الأخلاق والأديان رسخت في الأذهان، حتى كأنها بديهيات عقلية.

النتيجة الأولى هي أن هناك طريقين اثنين للتوصل إلى الأخلاق العالمية، لا ثالث لهما، إما طريق العلانية متى تمّ حذف الدين منها، وإما طريق الدين الواحد متى تمّ حفظ الدين فيها.

والثانية، أن واجب «برلمان الأديان» ليس هو الاقتناع بموقف غير المتدينين والسعي إلى إرضائهم ولو بمخالفة مبادئه، وإنما،

على العكس من ذلك، إقناعهم بعالمية الدين، وعقلانية الالتزام بتعاليمه، وواقعية الرجوع إليها في حل مشاكل العالم.

والثالثة، أن عالمية الأخلاق ليست في أن تتفق غالبية الأفراد والأمم عليها، لأنها قد تتفق على باطل أو ظلم، وإنما في أن يثبت بالبرهان أن هذه الأخلاق قادرة على دفع التحديات الأخلاقية العالمية.

والرابعة، أن الحوار بين الأديان ليس همُّه أن يخوض المتدينون في قضايا العالم التي قد يضايقهم غير المتدينين في الخوض فيها، وإنما أن ينكبَّ بالخصوص على القضايا الدينية التي تتناول العقائد والعبادات والمعاملات في مختلف الأديان.

والخامسة، أن الحوار بين المتدينين وغير المتدينين - أو العلمانيين - أفيد في تحصيل القدرة على رفع التحديات الدينية والأخلاقية العالمية من الحوار بين المتدينين فيما بينهم والحوار بين غير المتدينين فيما بينهم، لأن من شأنه أن يطرح مسألتين أساسيتين تعيدان تقويم العلاقات بين الطرفين، إحداها عالمية الدين في مقابل دعوى محلية الدين؛ والثانية عمومية الدين في مقابل دعوى خصوصيته.

والسادسة، أن الأعمال الدينية ليست أفعالاً باطنة تخص الأفراد، ولا أن آثارها لازمة لهم لا تتعدها، وإنما هي أفعالٌ ظاهرة تعمُّ المجتمعات، وآثارها تتعدى الفاعلين إلى الآخرين.

والسابعة، أن القضايا الروحية لا تمتنع على المناقشة العقلانية، ولا على المقارنة الأخلاقية، إلا أن عقلانيتها أكثر اتساعاً من عقلانية القضايا المادية وأخلاقيتها أكثر رسوخاً من أخلاقيتها.

والثامنة، أن الأديان تتفاضل فيما بينها بحسب حظها من هذه العقلانية الواسعة وهذه الأخلاقية الراسخة، كما تتفاضل الأفكار

والنظريات فيما بينها بحسب نصيبها من العقلانية المجردة والأخلاقية المرسلة.

والتاسعة، أن السلام العالمي لا يوصَّل إليه تسالم الأديان وحده؛ ولا مطمع فيه طالما أن «حساب المصالح» و«منطق القوة» هما السيدان اللذان يحكمان التعامل بين الأفراد والأمم؛ ولا أظن إلا أن حكمهما باق إلى نهاية هذا العالم.

والعاشرة، أن تسخير روحانية الدين لبسط السلطان المادي لا يعدو كونه حرباً على الدين بقدر ما هو حرب على الإنسان، وحرباً على الذات بقدر ما هو حرب على الآخر.



- Dower, Nigel. *World Ethics: The New Agenda. Edinburgh Studies in World Ethics*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1998.
- Gebhardt, Gunther. "Towards a Global Ethic." *Ecumenical Review* 52, Part 4 (2000): 503–12.
- Küng, Hans. *Global Responsibility: In Search of a New World Ethic*. London: SCM Press, 1991.
- . *Projet D'éthique Planétaire: La Paix Mondiale Par La Paix Entre Les Religions*. Paris: Éditions du Seuil, 1991.
- . *Yes to a Global Ethic*. New York: Continuum Publishing Company, 1996.
- . *A Global Ethic for Global Politics and Economics*. Oxford: Oxford University Press, 1998.
- . "Global Politics and Global Ethics." *Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations* Winter/Spring (2002).
- , Karl-Josef Kuschel and World's Parliament of Religions. *Manifeste Pour Une Éthique Planétaire: La Déclaration Du Parlement Des Religions Du Monde*. Paris: Les Editions du Cerf, 1995.
- Kuschel, Karl-Josef. *Abraham: Sign of Hope for Jews, Christians, and Muslims*. New York: Continuum Publishing Company, 1995.
- Martin, Nancy M., and Joseph Runzo. *Ethics in the World Religions*. Oxford: Oneworld, 2001.
- Shafer, Ingrid H. "Philosophical and Religious Foundations of a Global Ethic", <http://astro.temple.edu/~dialogue/Center/shafer.htm> (accessed September 5, 2008).
- Swidler, Leonard. "A Universal Declaration of a Global Ethic", <http://astro.temple.edu/~dialogue/Center/declarel.htm> (accessed September 5, 2008).
- . "Toward a Universal Declaration of a Global Ethic", <http://astro.temple.edu/~dialogue/Center/intro.htm> (accessed September 5, 2008).
- Twiss, SB, and B Grelle (eds.). *Explorations in Global Ethics: Comparative Religious Ethics and Interreligious Dialogue*. Westview Press, 1998.

